العدد (1957) السنة الثامنة - الاحد (7) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

عباس الأعمى

إحسان شمران الياسري

الناس في بيوتهم يتصرفون على راحتهم، فهذا يلبس الدشداشة، وذاك السروال، وآخر الشروال، فيما تلبس النساء ما يحلو لها. وتأخذ المرأة راحتها خصوصاً عندما لا يكون في البيت شخص غريب. وأنا هنا لا أنوي تغيير هذا السلوك أو وضع قيود على ما يفعله الناس في بيوتهم، وطبعاً لا أنوي وضع القيود على ما يفعلونه خارجها، إلا بمقدار ما يزعج الآخرين ويُقيّد حريتهم أو يسلب راحتهم.. وليتني استطيع إسعادهم وإبعاد أي أذى عنهم. ولقد أصبح الناس يمارسون حريتهم في بيوتهم، أكثر من أي مكان آخر، بعد أن تسلط بعض الجهلة على الشارع وعلى المقهى وعلى الحدائق العامة، فأصبحنا نتردد عن ممارسة عادات المشي مع عوائلنا أو الجلوس في الهواء الطلق وتناول المرطبات و(اللبلبي).

المهم إن إحدى المحلات في مدينة (افتراضية) كان فيها شاب أعمى اسمه (عباس)، يحبه الناس ويُقرّبونه إليهم، وبعضهم يأتمنه على أسراره.. ومن فرط ذكائه، فإنه يعرف أهل المحلة واحداً واحداً ويعرف بيوتهم.. إلى الحد الذي يمكن أن يكلفه أحدهم بإيصال حاجات البيت (المسواك) نيابة عنه..

كانت (فتحية) تجلس في بيتها وحدها على راحتها إلى آخر ما تسمح به الحال، على رأي (عادل امام) من غير (هدوم).. وفي الساعة العاشرة، طرق الباب، فنادت على الطارق.. وكان الخباز، فلبست ثيابها وتسلمت الخبز، وعادت إلى وضعها الأول.. ثم طرق الباب، وكان البقال، حيث يجلب الطلبات للبيوت، ومرة أخرى، لبست ثيابها وفتحت الباب لتسلم (المسواك).. وعادت لحالتها (سالفة الذكر !!).. وفي المرة الثالثة، طرق الباب، فنادت (منو؟).. فصاح الطارق:

-باجي آني عباس.. عباس الأعمى.. فأرادت أن تلبس ثيابها، ثم عدلت عن الفكرة، فهو أعمى ولا موجب لارتداء الثياب.. (ما كو داعي ألبس، هو عباس الأعمى.. عباسنا).. هكذا قالت وفتحت الباب..

كان عباس الأعمى يحمل طبقاً فيه خبز وبعض الخضراوات (كرفس على رشاد على حبة حلوة)..

-تفضلي باجي.. هذا خبز العباس..

-شنو المناسبة عبوسي؟؟

-باجي أمي نذرت خبز العباس من أفتّح.. وهياني فتّحت من فضل الله!

-؟!!

-؟!!

وترانا اليوم، مثل عباس الأعمى.. فقد فتّحنا بفضل الله سبحانه وتعالى، ولن تنطلي علينا بعد اليوم دموع التماسيح والأربطة الحمر والتصريحات الفارغة والمعارك الكلامية، ودعوات التهدئة.. والاهم من هذا، نحن ننتظر الانتخابات القادمة بفارغ الصبر لكي نجرب حظاً جديداً وبختاً أسود على فتحية (العريانة) و عباس (الأعمى).

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

التسرّب المدرسي وسبل معالجته

ظاهرة التسرب من المدارس موجودة في جميع البلدان، ولا يمكن أن يخلو واقع تربوي من هذه الظاهرة، إلا أنها تتفاوت في درجة حدتها وتفاقمها من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة دراسية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى. كما أنه من المستحيل لأي نظام تربوي أن يتخلص نهائيا منها مهما كانت فعاليته أو تطوره. هذا يعني أن نسبة وحدّة وجودها هو الذي يحدد مدى خطورتها. والمتعمق في هذه الظاهرة في الواقع التربوي ، يلاحظ أنها منتشرة في المراحل التعليمية كافة وبصورة متفاوتة، وفي جميع المدارس، بغض النظر عن نوعها في جميع المراحل التعليمية وبين أوساط الطلبة كافة من ذكور وإناث وبين أوساط جميع الطبقات الاجتماعية والاقتصادية.

حسين علي الحمداني

التسرب هو إهدار تربوي هائل وتأثيره سلبي على جميع نواحي المجتمع وبنائه، فهو يزيد من حجم الأمية والبطالة ويضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية للمجتمع والفرد، ويزيد من الاتكالية والاعتماد على الغير في توفير الاحتياجات. ويزيد من حجم المشكلات الاجتماعية من انحراف الأحداث والجنوح، كالسرقة والاعتداء على الآخرين وممتلكاتهم مما يضعف خارطة المجتمع ويفسدها. والتسرب يؤدي إلى تحول اهتمام المجتمع من البناء والإعمار والتطور والازدهار إلى الاهتمام بمراكز الإصلاح والعلاج والإرشاد، والى زيادة عدد السجون والمستشفيات ونفقاتها ونفقات العناية الصحية العلاجية. كما يؤدي تفاقم التسرب إلى استمرار الجهل والتخلف، وبالتالي سيطرة العادات والتقاليد البالية التي تحد وتعيق تطور المجتمع مثل: الزواج المبكر والسيطرة الأبوية المطلقة، وبالتالي حرمان المجتمع من ممارسة الديمقراطية وحرمان أفراده من حقوقهم ويتحول المجتمع إلى مجتمع مقهور ومسيطر عليه، لأنه لا يمكن أن يكون المجتمع سيداً وحراً وفي نفس الوقت جاهلاً.

يتفاوت حجم التسرب في المدارس العراقية من سنة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، لكن الاتجاه العام لهذه الظاهرة في تزايد في الآونة الأخيرة حيث بلغ عدد المتسربين نسبة أكثر من ٢٥٪، لكن يظهر حجم المشكلة إذا نظر إليها من ناحية تراكمية.

إن ظاهرة التسرب من النظام التعليمي لها أسباب متعددة ومتشعّبة تختلط فيها الأسباب التربوية مع الأسرية مع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.. وغيرها، فظاهرة التسرب هي نتاج لمجموعة من الأسباب تتفاعل وتتراكم مع بعضها تصاعديا لتدفع الطالب وبقبول من أسرته إما برضاها أو كأمر واقع إلى خروج الطالب من النظام التعليمي قبل الانتهاء من المرحلة التعليمية التي ابتدأ فيها.

تتفاوت حدة أسباب التسرب من حيث درجة تأثيرها على الطالب المتسرب، منها ما تكون أسباباً رئيسية، لها تأثير قوي ومباشر وتلعب دوراً حاسماً في عملية التسرب، وبعضها الآخر يكون تأثيرها ثانوياً، وأسباب أخرى ليس لها أي تأثير يذكر. ومن جهة أخرى تلعب الأسر وأولياء أمور الطلبة المتسربين دوراً رئيسياً ومباشراً في دفع أبنائهم إلى التسرب من مدارسهم،عن طريق إجبارهم على التسرب والخروج إلى سوق العمل، أو بسبب المشاكل الأسرية. وفي أحيان أخرى يكون لهم تأثير غير مباشر عبر عدم الاهتمام واللامبالاة والقلق الزائد على أبنائهم.. وغيرها. تصنف أسباب التسرب في ثلاثة مجالات رئيسية هي: أسباب تعود للطالب المتسرب وأسباب تعود للأسرة وأسباب تعود للمدرسة. لا يوجد فصل بين هذه المجالات وتتفاوت قوتها وفقاً للتأثير السلبي الذي تلعبه في حياة الطالب التربوية.

فهنالك أسباب تعود للطالب المتسرب نفسه منها: تدني التحصيل الدراسي وصعوبات التعلم، عدم الاهتمام بالدراسة ،.الزواج المبكر والخطوبة خاصة لدى الإناث والخروج إلى سوق العمل.

أما الأسباب التي تعود للأسرة في تسرب أبنائهم يقف في مقدمتها سوء الوضع الاقتصادي للأسرة ، العناية بأفراد الأسرة والمساعدة في أعمال المنزل(الإناث) ،إجبار الأسرة للطالب على ترك الدراسة: تجبر الأسرة أبناءها سواء الذكور منهم أو الإناث على ترك مدارسهم، وغالباً ما تجبر الذكور للعمل في سوق العمل والإناث لعدم اهتمام الأسرة بتعليم الإناث ، عدم وجود شخص يساعد الطالب والطالبة على الدراسة داخل الأسرة، عدم اهتمام الأسرة بالتعليم: انخفاض قيمة التعليم لدى أسر الطلبة المتسربين وعدم الاهتمام بالتعليم.

وأيضا هنالك أسباب تعود للمدرسة ذاتها منها ، المدرسة ليست صديقة للمتسرب، فشعوره بالنفور منها لأي سبب كان مثل عدم إحساسه بالانتماء إليها أو بسبب صعوبة مادة معينة لم يفلح في فهمها، وعدم توفر البيئة المريحة لديه لجذبه لإكمال دراسته، كلها أسباب طاردة للطالب من المدرسة.

و استخدام العقاب المعنوي والبدني من قبل المعلمين للطلبة يعتبر من الأسباب المهمة في تسرب الطلبة من المدارس. وكذلك التمييز بين الطلبة بشتى أشكاله الذي يمارسه الجهاز التعليمي في المدرسة بحق الطلبة، سواء التمييز على أساس المستوى التحصيلي أو على الأساس العشائري أو الاقتصادي أو التمييز على أساس الجنس أو في الأنشطة المدرسية.

والجانب الأكثر أهمية عدم وجود شخص في المدرسة يساعد الطالب على مواجهة المشاكل،وإن ضعف المرشدين التربويين في المدرسة الذين مهمتهم الأساسية مساعدة الطلبة في حل مشاكلهم سواء التربوية أو الاجتماعية، يعزّز من فرص تسرب الطلبة نتيجة تراكم مشاكلهم داخل المدرسة، دون أن يجدوا أي مساعدة لحلها، خاصة إن أغلب مدارسنا تخلو من المرشد

لذا يتطلب تفعيل دور المرشد التربوي في مساعدة الطلبة في حل مشكلاتهم التربوية وغير التربوية، بالتعاون مع الجهاز التعليمي في المدرسة والمجتمع المحلي وعلى الأخص أولياء أمور الطلبة.

ومنع العقاب بكل أنواعه في المدرسة (البدني والنفسي)، بالرغم من أن وزارة التربية تمنع رسمياً العقاب بشتى أشكاله في المدارس كوسيلة ردع، إلا أن العقاب يمارس في المدارس من قبل الجهاز التعليمي. مما يتطلب وضع آليات مراقبة ومتابعة لضمان الالتزام التام بعدم استخدام أسلوب العقاب لحل مشاكل الطلبة. مع ضرورة توفير وبناء المزيد من المدارس في المناطق السكنية المكتظة،وتفعيل قانون إلزامية التعليم في المرحلة الأساسية ووضع آليات للمتابعة والتنفيذ على مستوى المدرسة مع السماح للطلبة المتسربين بالالتحاق بالدراسة بغض النظر عن سنهم وفق شروط محددة وميسرة.خاصة وان مجلس الوزراء أقر مسودة قانون محو الأمية بغية إحالته للبرلمان العراقي لغرض المصادقة عليه.

من هنا نجد إن مشكلة التسرب المدرسي هي مشكلة وطنية تتطلب أن تتضافر الجهود كافة لإيجاد حلول ناجعة للطلبة المتسربين. إضافة إلى الدور الذي تقوم به وزارة التربية في هذا المجال. المطلوب أيضاً من المؤسسات الرسمية وبالتحديد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ومن مؤسسات المجتمع المدني أن تضع خطة عمل وطنية لإعادة تأهيل المتسربين الذين معظمهم ارتدّوا إلى الأمية وتوسيع انتشار مراكز التعليم المهني في جميع محافظات العراق وتقديم تسهيلات ومكافآت تشجيعية للطلبة الملتحقين بها، وتنويع برامج التعليم المهني لتواكب حاجات سوق العمل، وأيضاً متابعة الخريجين من خلال توفير شكل من أشكال التواصل بينهم وبين المنتجين في سوق العمل لتسهيل توظيفهم وإعادة تأهيلهم مع الوظائف الجديدة التي يلتحقون بها و لابد من فتح مراكز محو الأمية للمتسربين الذين ارتدوا إلى الأمية وتوفير تعليم مهني يتناسب مع قدراتهم.

تنمية وتطوير رأس المال الاجتماعي في عصر العولمة

عبد المجيد حسن شياع

دعا عالم الاقتصاد الشهير والحائز على جائزة نوبل "يتودور شولتز" ، الى أن يستثمر الإنسان نفسه باعتبار ذلك أفضل أنواع الاستثمار ، وإن المعرفة ستكون هي رأس المال الاجتماعي وذلك في اقتصاديات القرن الحادي والعشرين، وكان المشتغلون بالعلوم الاجتماعية عملوا في بحوثهم العلمية على مفاهيم الإصلاح والتنمية ، وكانوا يعطون لها أهمية كبيرة بالغة للأفكار، ويقارنون بين ما حققته الدول المتقدمة وبين الأوضاع المتردية في مجتمعات العالم الثالث والتي فقدت القدرة على مواكبة الأحداث والتغييرات الهائلة والتي تحدث في عالم اليوم. ويذهب هؤلاء العلماء الى إن ذلك التخلف سوف يزداد في عصر العولمة ، حيث لم تعد أمور الهندسة الاجتماعية والإصلاح تتركز في أيدي الدولة كما هو الحال في السنوات القليلة الماضية ، وإن الأمر سوف يستلزم ضرورة الاهتمام بتنمية وتطوير رأس المال الاجتماعي في تلك المجتمعات ، والوعي بفاعلية الدور الذي يمكن أن يقوم به في رسم وتنفيذ سياسات التقدم والتخطيط للمستقبل .

وعلى الرغم من كثرة ماكتب خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي حول هذا المفهوم ، فلم يفلح العلماء والباحثون في التوصل الى تعريف واحد يمكن الرجوع إليه وتحديد العناصر المكونة لذلك المفهوم ، مما يدل على غموضه من ناحية ، وأتساع مجاله من الناحية الأخرى

فثمة منهم من يرى إنه يتألف من مجموعة من العلاقات التي يرتبط بها الفرد ويستطيع الإفادة منها واستخدامها وتوظيفها لمصلحته ، بينما ينظر غيرهم إنه مجموعة من الآليات ، التي عن طريقها يمكن لجماعة معينة أن تتخذ لنفسها نمطا معينا من السلوك والقيم وتنفرد بها وتفرضه على أعضائها ، وهذا يعني استبعاد الجماعات الأخرى بصرف النظر عن طبيعتها ووظيفتها في البناء الاجتماعي ، وهناك من يذهب الى أبعد من ذلك ، فيعتبر كل ملامح الحياة المختلفة هي أشكال من رأس المال الاجتماعي ، في الوقت الذي يكتفي فيه البعض الآخر بقولهم إن المفهوم شديد المرونة ومبهم ويدور حول شيء غير ملموس ولايمكن فهمه إلا في ضوء السياق الاجتماعي والذي يوجد فيه ، وللبنك الدولي نظرة بسيطة وواضحة عليه ، إذ يرى إنه يشير الى "المعايير والشبكات التي تساعد على الفعل الاجتماعي وإنه يتضمن النظم والعلاقات التي تشكل نوعية وحجم التفاعلات الاجتماعية ، مع زيادة الشفافية والمصداقية له " ، لذلك يمكن القول إنه يشمل المعايير وشبكة العلاقات والتي ينجح الفرد في إقامتها مع الآخرين ، كما يشير الى القيم الخاصة به ، وكل ما من شأنه تنظيم وتسهيل التعاون من أجل المصلحة المشتركة والارتقاء برأس المال المادي والبشري ، وتذهب بعض الكتابات الى إن المفهوم ليس جديداً تماما على الفكر الإنساني ، وإنه يشير الى المعرفة المكتسبة والقيم والمعايير والتوقعات حول أنماط التفاعلات التي تستخدمها أي مجموعة من الأشخاص في ممارسة حياتهم اليومية ، كما يرتبط إرتباطا وثيقا بالعمل والمشاركة والالتزام بالنظرة المستقبلية للأمور ، وإنه يتكون تدريجيا بمرور الزمن ، ويكمن في التفاهم بين البشر بعضهم مع البعض الآخر.

وعلى أية حال ، فإن الفكرة العامة والسائدة عنه لدى المشتغلين بالعلم الاجتماعي وبمستقبل المجتمع الإنساني ، هي إن اكتساب المعرفة وتوسيع نطاق الفكر عن طريق التعليم وسهولة الحصول على المعلومات واستخدامها، وإمكان الارتباط بالمنظمات المختلفة والعمل على توسيع وتنوع شبكة العلاقات، تتيح الفرصة أمام الأشخاص للمشاركة في العديد من الاهتمامات والأنشطة العامة والمتنوعة ، والتي تساعد على فهم الآخرين وتقدير ثقافاتهم واحترام أساليب حياتهم المختلفة ، وهذا يؤدي الى شعور الفرد بكيانه الخاص ومقوماته الشخصية أمام الآخرين وانتمائه الى مجتمع له فيه حقوق وعليه واجبات ، وهي مبادئ أساسية لتدعيم التبادل والتعاون والعمل الجماعي وتحقيق سياسات التنمية ، وإرساء قواعد الديمقراطية في المجتمع ، وإذا كان البناء الاجتماعي يرتكز في بعض أبعاده على مجموعة من الاحتياجات والمتطلبات الإنسانية ، فإن إشباع هذه المتطلبات يتحقق من خلال شبكات الاتصال والعلاقات الاجتماعية المختلفة ، ولذلك فإن توسيع هذه العلاقات وتنويعها وهدم الحواجز الفاصلة بين فئات الشبكات المختلفة من شأنها تفعيل دور رأس المال الاجتماعي في تدعيم قواعد التكامل وإزالة الشكوك ، والتي قد تقوم بين مختلف شرائح وفئات المجتمع ، بل وترسيخ مبادئ الديمقراطية ، ولكن إذا كان يلعب دوراً أساسيا في بناء الفعل الجماعي وتقوية وتدعيم أسس الانسجام والتناسق داخل المجتمع ، أو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد ، وهي كلها عوامل مؤثرة في تحقيق التنمية ، فكثيراً ما تكون له آثار سلبية تتمثل في استبعاد الآخرين وتهميشهم ، وذلك في حالة مد شبكة العلاقات وراء حدود معينة تتجاوز الحواجز الاجتماعية والقيود الثقافية ، والتي يحرص الكثير من الجماعات والمجتمعات على التمسك بها كرموز لهوياتها المتمايزة والمستقلة ، مما يقف عقبة أمام تنفيذ خطط التنمية وتحديد مسارات المستقبل لها . وفي الوقت الذي تكشف فيه الآثار الاقتصادية للعولمة عن كثير من مظاهر التقدم والنمو ، فإن مثل ذلك التقدم لم يتحقق في مجال التنمية الاجتماعية ، النمو الاقتصادي بزيادة الفقر في أغلب مجتمعات العالم الثالث ، واتساع الفوارق بين شرائح المجتمع واختفاءالبعد الانساني من السياسة المالية والأقتصادية ، مما يتطلب ضرورة إعادة النظر في تلك السياسات بما يكفل الحد من الفقر وتوفير الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية لتلك الشعوب ، ودمج الفئات المهمشة في نسيج الحياة الاجتماعية والسياسية ، والعمل على رفع مستوى مقومات رأس المال الاجتماعي لمواجهة المستقبل المتغير وأوضاعه المعقدة ، وتكشف التظاهرات التي تنفجر أثناء انعقاد المؤتمرات الدولية حول العولمة عن مدى تدهور الأوضاع الاجتماعية ومشاعر الرفض والحاجة الملحة للمسارعة في إعادة تقييم الظروف التي تعيش بها تلك الشعوب ، والعمل على الارتفاع بمستوى ما يقدم لها من خدمات اجتماعية وخاصة في مجالي الصحة والتعليم .

وقد كان التعليم هو الوسيلة الناجحة في إرساء قواعد وأسس رأس المال الاجتماعي وتنميته ، وإن كان ذلك يحتاج الى بذل جهود كثيرة لتحقيق التطور المطلوب، سواء كان ذلك عن طريق النظم التعليمية في الدول المتقدمة وأخذ ما يصلح منها ، أو العمل على تشعب التعليم وتوسيع برامجه وتوجهاته ، بحيث يغطي مجالات عملية ونظرية ومهنية وفنية متعددة ، لكنها ذات صلة مباشرة وقوية بواقع حياتنا اليومية ، كما تأخذ في اعتبارها متطلبات العصر وأحتياجات المستقبل ، وهذه الأمور تحتاج الى قدرات وإمكانات وكفاءات يفتقر إليها العالم الثالث ، والذي كثيراً ما يتخبط في وضع الخطط والنظم الصحية والملائمة، نظراً لقلة الخبرة وعشوائية التفكير وعدم وضوح الرؤية والهدف الصحيحين ، وعلى الرغم من أهمية التعليم في إتاحة الفرص أمام الأفراد للالتحاق بشبكات اجتماعية أفقية ورأسية مؤثرة ، فإنه لا يكفي وحده للقضاء على المعوقات، والتي تؤدي الى التهميش وتمنع تحقيق الإندماج في المجتمعات ، ودعم التكامل بين مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة ، ولذلك فإن تنميته تحتاج الى توسيع الشبكة الاجتماعية عن طريق تقوية الروابط بين الأفراد وأقرانهم اجتماعيا أينما كانوا ، مثل أصدقاء العائلة وأعضاء الروابط الاجتماعية والثقافية والتي لاتعطي أهمية كبيرة للفوارق الطبقية، وكذلك الالتحاق بالشبكات الأخرى عن طريق عضوية الأتحادات والنوادي التي تضمّ أعضاء من مستويات وفئات اجتماعية وثقافية واقتصادية ومهنية متفاوتة ، لكنها متعاونة بحيث تتيح الفرصة للارتقاء والارتفاع دائما نحو الأعلى . وتظهر صعوبات تحول دون توسيع نطاق بعض أنواع الشبكات ، وتمنع من الإنتماء الى الشبكات الأخرى لسبب أو لآخر، وقد تضع بعض الأجهزة الرسمية في الدول المتقدمة العوائق والعراقيل التي تمنع إنشاء وتوسيع تلك الشبكات ، وتحظر ممارستها وظائفها في التنمية الاجتماعية ، كتعريف المواطنين بحقهم في المطالبة بتلك الحقوق ، مما يترتب عليه من عدم ممارسته وظيفته على الوجه الأكمل ، وهذا ما يحدث كثيراً في مجتمعات العالم الثالث ، حيث تسود علاقات الشك وعدم الثقة المتبادلة بين المواطنين والحكومة ، ويمكن في هذه الحالة الالتجاء الى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية وغيرالحكومية منها ، والتي تحترم حقوق الأفراد والحريات المدنية ، وإن الاعتماد عليها يزيدها ثراءً وفعالية وقوة لرأس المال الاجتماعي ، ويساعد في التغلب على تعسف الأجهزة الحكومية المضادة لحركات الإصلاح ، والتي تهدد مصالح بعض المسؤولين ، وترفع من شأن الجماعات المحرومة من حقوقها المختلفة ، وهذا يتطلب أن تكون لدى تلك المنظمات فكرة وصورة واضحة عن معنى ووظيفة رأس المال الاجتماعي ، وأهميته بالنسبة للتنمية الاجتماعية والقضاء على الفوارق الاقتصادية ، وتحقيق التكامل الاجتماعي واستيعاب المجتمع لكل العناصر البشرية ، والارتقاء لمستواهم الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي .

وواضح من هذا كله ، يكمل ويتكامل مع رأس المال البشري والمادي والطبيعي ، وإنه يستند في أداء دوره في التنمية وإحراز التطور والتقدم في عوامل أساسية تتمثل في التدريب والتعليم والتوجيه وكذلك إدراكه أن رأس المال الاجتماعي طبيعة الاحتياجات الفعلية الفكرية والمادية والروحية للفرد والجماعة ، ويزيد في أهميته إنه على العكس من أشكال رأس المال الأخرى ، أي إنه لايستنزف بالاستعمال ،وإن كان يتأثر بإساءة الاستخدام ، وهذه كلها أمور اعتبارية ، نظرا لعدم خضوعه للقياس وتقدير حجمه ، كما هو الحال بالنسبة لرأس المال المادي مثلا ، على الرغم من كل ما قيل عن إن نظم الحكم المضادة قد تلحق به الإساءة والأذى ، أو على الأقل تعطل من تطوره ونموه وتقلل من فعاليته بإجراءاتها التعسفية المانعة ، ولكن إذا كان لا ينصب ولا يستنزف بالاستخدام والإنفاق والبذل، فإنه يساعد على تحسينه وتنميته وزيادة فاعليته وقدرته على تحقيق جميع الأهداف ، والحصول على العائد غير المادي ((أي العائد المعنوي والأدبي))،مادام هناك التزام ومراعاة أثناء الاستخدام والتوظيف لمعاييره وقيمه ، مع المحافظة على المشاركة الفعالة وتبادل الثقة في ممارسة الأنشطة المختلفة لها ، والتي تقضي بها شبكات العلاقات المختلفة والتي ينتمي إليها الفعالون من أعضاء المجتمع.

والواقع إن عدم رأس المال الاجتماعي والاستفادة منه ولكل ما تضمنه من خبرات ومهارات ، هو الذي يؤدي الى تراجعه وانكماش فعاليته في حياتنا اليومية وبشكل عام ، وقد ينتهي الأمر الى تفكك تلك الشبكات نفسها واختفاء دورها ووظيفتها في تدعيم التماسك الاجتماعي لها ، والإسهام في تقدم المجتمع وتنميته بما يتفق مع متطلبات المستقبل ، رغم صعوبة تحديد هذه المتطلبات وذلك بسبب التغييرات المتلاحقة والسريعة .

فقوة رأس المال الاجتماعي والمتمثلة في اتساع وتشعب شبكات العلاقات ، وتنوع الخبرات والقدرات ، وعقلانية التوظيف القائم على عمق المعرفة ، وتوافر المعلومات كفيل بتحقيق جميع الأهداف التي يحددها المجتمع للارتقاء بأوضاعه السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المستقبل ، لذلك فهو عامل مهم وحاسم في تحقيق النجاح أو الفشل على المستويين الجماعي والفردي .

وهنا تصدق العبارة المشهورة والتي تتردد بكثرة في الكتابات على رأس المال الاجتماعي ، بحيث تكاد تصبح مثلاً مهما وشائعاً وشعاراً لها إذ تقول : ((إذا كان رأس المال المادي البشري يتركز في الأفراد ، فإن رأس المال الاجتماعي ينشأ ويعيش وينمو ويزدهر في العلاقات)) ، وليس من شك في إن دوره سوف يكبر في المستقبل وفي عالم الغد ، والذي سيكون بالضرورة عالم المعرفة والمعلوماتية بامتياز .